



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم النقدية والمصرفية

بحث بعنوان

اثر بعض ادوات السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي في
العراق

بحث تقدمت به الطالبتين

فاطمة سعد مهدي

لقاء حامد جابر

الى قسم العلوم المالية والمصرفية لمتطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بأشراف

د. محمد الجاسر محباس

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قُلِ اللّٰهُمَّ مَا لِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ
تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ
تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِیْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

صدق الله العظيم

سورة ال عمران (اية 26)

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا درباً ولا تخطينا
جهداً إلا بفضلِهِ وإليه ينسب الفضل والكمال والإكمال.

(وَآخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا
اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر،

الحمد لله وشكراً، ما كنت لافعل هذا لو لا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام

... اهدي هذا النجاح لنفسي اولاً ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سنداً لا عمر له

إلى نبراس ايامي ووهج حياتي إلى التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائماً إلى من أفنت عمرها في سبيل ان
أحقق طموحي قدوتي ومعلمتي الأولى التي منها تعرفت على القوة والثقة بالنفس لمن رضاها يخلق لي
التوفيق (أي) أطال الله في عمرك بالصحة والعافية

إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه ذلك الرجل العظيم، رجل علمي الحياة بأجمل شكل وبذل كل ما
بوسعه ولم يبخل، مأمني الوحيد وفرحتي الدائمة (إبي) ادامك الله لنا

إلى ملهمي نجاحي صناع قوتي صفوه ايامي وسلوة أوقاتي إلى الشموع التي تنير لي الطريق إلى قرة عيني
"اخوتي"

إلى الذين اخرجوا أجمل ما في داخلي وشجعوني دائماً للوصول إلى طموحاتي، من دعمني بلا حدود
"واعطاني بلا مقابل "اصحابي"

اهدي تخرجي ال روح فقيدتي (نور) التي لم تشاهدي وأنا أتوج على هذا المنصبه فكم كنت اتمنى ان
تكون بجانبني في هذا اللحظه الجميله من حياتي

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور ميسره، ولكن بعون الله فعلتها

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الدراسية في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب جامعة بابل مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

واخص بالشكر استاذي المشرف

د. عبد الجاسم الخالدي

الملخص

في ظل التطور الاقتصادي ولا سيما في الاعوام الأخيرة وازدياد حدوث الازمات المالية والاقتصادية وعدم الائتمان المصرفي ، فإن من الضروري دراسة قنوات السياسة النقدية ووضع استراتيجيات فعالة في اختبار قنوات مناسبة لتحقيق الائتمان المصرفي وتقليل المخاطر الى ادنى حد ممكن ، لذلك فان البنك المركزي العراقي اعتمد على بناء مؤشر تجميحي والذي يعكس حالة الائتمان المصرفي في العراق ، فقد شهد المؤشر التجميحي تقلبات مستمرة عبر مدة البحث ، بناء على قرارات السياسة النقدية التي ينعكس على جميع المؤسسات المالية وعلية تؤثر على الائتمان المصرفي اصبحت السياسة المالية احد اهداف البنوك المركزية الرئيسة الى جانب تحقيق الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف لضمان أداء كفاء للوحدات الاقتصادية جميعها وهذا ما يجعل البنوك المركزية في مختلف دول العالم تركز على سلامة ومثانة أنظمتها المالية ، ويعني استقرار النظام المالي الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته المؤسسات الأسواق البنى التحتية (قادراً على أداء وظائفه الأساس المتمثلة بتعبئة المدخرات ومنح القروض بمختلف انواعها وتسوية المدفوعات بفعالية ولا سيما أوقات الأزمات المالية لأن الائتمان المصرفي المالي يرتبط بجملة من العوامل منها الداخلية التي يتأثر بها النظام المالي مثل المخاطر التي تواجه المؤسسات والمخاطر التي تواجه الاسواق والمخاطر التي تسبب هشاشة البنى التحتية وكانت اهمية البحث عبر تسليط الضوء على الجوانب الأساسية المتعلقة بكل من السياسة النقدية وسوق رأس المال والائتمان المصرفي ضمن التوجهات الحديث وحدود البحث 2004-2022

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المُلخَص
ح	الفهرست
2-1	المقدمة
4-3	الفصل الأول (منهجية البحث)
27-5	الفصل الثاني: الإطار النظري
41-28	الفصل الثالث: الإطار العملي
42	المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
46-43	المصادر

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة ، اذ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة أهمها خفض معدلات التضخم والائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار وتحقيق الائتمان المصرفي ، لذا نجد السياسة النقدية مهمة بشكل كبير بالائتمان المصرفي ، وكيفية إدارته عن طريق رسم السياسة المؤثرة والمسيطرة على عمل القطاع المصرفي والتضخم والنتائج المحلي الإجمالي والهادفة إلى تحقيق الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار فضلاً عن النمو الاقتصادي وعلية تمارس قنوات السياسة النقدية تأثيرها بشكل مباشر وغير مباشر على العناصر الاقتصادية من اجل تحقيق الائتمان المصرفي .

وقد اصبحت السياسة المالية احد اهداف البنوك المركزية الرئيسية الى جانب تحقيق الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف لضمان أداء كفاء للوحدات الاقتصادية جميعها وهذا ما يجعل البنوك المركزية في مختلف دول العالم تركز على سلامة ومتانة أنظمتها المالية ، ويعني استقرار النظام المالي الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته المؤسسات الأسواق البنى التحتية (قادراً على أداء وظائفه الأساس المتمثلة بتعبئة المدخرات ومنح القروض بمختلف انواعها وتسوية المدفوعات بفعالية ولا سيما أوقات الأزمات المالية لأن الائتمان المصرفي المالي يرتبط بجملة من العوامل منها الداخلية التي يتأثر بها النظام المالي مثل المخاطر التي تواجه المؤسسات والمخاطر التي تواجه الاسواق والمخاطر التي تسبب هشاشة البنى التحتية ، فضلاً عن العوامل الخارجية سواء من القطاع الحقيقي او الناجمة عن تأثير الصدمات المالية العالمية . وشهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية عديد من التطورات السريعة أدت الى تغيرات في بناء هيكل النظام المالي الدولي ، إذ أصبح أكثر تطوراً وارتباطاً عبر الربع الأخير من القرن السابق وأدت هذه التغيرات إلى توسع دور المؤسسات المالية وظهور عدد هائل ومتنوع من الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها والمجالات الاقتصادية التي تمولها ، إذ أتضح عبر الأزمات المالية الدولية شدة الترابط بين المؤسسات المالية وآليات عمل أسواق المال . وتعد دراسة الأسواق المالية من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام المؤسسات الحكومية والأكاديمية فضلاً عن القطاع الخاص ، فلأسواق المالية للأهمية الكبيرة في الاقتصاد فضلاً عن ما تقدمه من مهام كبيرة في توفير الأموال اللازمة للشركات لتمويل خططها الاستثمارية وما توفره من أموال لدعم خطط التنمية الحكومية وتعبئة مد وخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الأفضل ، وتوفير فرص استثمارية مختلفة ، فقد أصبح للأسواق المالية أثر كبير في تحقيق الائتمان المصرفي المالي والاقتصادي ، فكلما كان أداء الأسواق المالية فعالاً وكفوءاً أسهمت في دعم الائتمان

المصرفي المالي ، فمثلما تكشف الأسواق المالية عن الحالة الاقتصادية للبلد ، تظهر أية مشكلة تحدث في السوق المالي تؤثر في الوضع الاقتصادي العام ، كون الأسواق المالية تعد بمنزلة المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي العام ومن ثم فإن استقرارها يمثل مقياساً لمدى نجاح السياسة الاقتصادية ، وفي ضوء الانفتاح الاقتصادي وظهور العولمة والتجارة الالكترونية ظهرت حالة .

الفصل الاول

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

في ظل التطور الاقتصادي ولا سيما في الاعوام الأخيرة وازدياد حدوث الازمات المالية والاقتصادية وعدم الائتمان المصرفي ، فإن من الضروري دراسة قنوات السياسة النقدية ووضع استراتيجيات فعالة في اختبار قنوات مناسبة لتحقيق الائتمان المصرفي وتقليل المخاطر الى ادنى حد ممكن ، لذلك فان البنك المركزي العراقي اعتمد على بناء مؤشر تجميحي والذي يعكس حالة الائتمان المصرفي في العراق ، فقد شهد المؤشر التجميحي تقلبات مستمرة عبر مدة البحث ، بناء على قرارات السياسة النقدية التي ينعكس على جميع المؤسسات المالية وعلية تؤثر على الائتمان المصرفي ومن هنا نناقش مشكلة البحث عن طريق التساؤلات الآتية .

- 1- هل يوجد تأثير للمتغيرات الفصلية الأثر الموسمي على متغيرات البحث قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال ومؤشرات الائتمان المصرفي ؟
- 2- هل يوجد تأثير لبعض قنوات السياسة النقدية على مؤشرات الائتمان المصرفي ؟
- 3- هل توجد علاقة بين قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال ؟
- 4- هل يوجد تأثير لمؤشرات سوق رأس المال على مؤشرات الائتمان المصرفي ؟
- 5- هل ان أسواق رأس المال فعالة في نقل إثر قنوات السياسة النقدية لتحقيق الائتمان المصرفي ؟

ثانياً: اهمية البحث

تتبع اهمية البحث عبر تسليط الضوء على الجوانب الأساسية المتعلقة بكل من السياسة النقدية وسوق رأس المال والائتمان المصرفي ضمن التوجهات الحديث و

- 1- الانفتاح والتطور المالي وتحليل واقع واتجاهات كل من السياسة النقدية وسوق رأس المال والائتمان المصرفي ،
- 2- العمل على تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي في العراق عن طريق بناء المؤشر التجميحي الذي يعبر عن حاله الائتمان المصرفي ،

3- بيان إثر المتغيرات الفصلية الأثر الموسمي) على كل من قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال والمؤشر التجميعي للائتمان المصرفي ، وبيان اهمية قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال في الاقتصاد .

وتتضح اهمية هذه البحث عبر محاولتنا تحديد العلاقة بين قنوات السياسة النقدية وسوق رأس المال ومؤشرات الائتمان المصرفي ، وهذا لمعرفة القناة الممثلة التي تعمل على نقل إثر السياسة النقدية على كل من سوق رأس المال والائتمان المصرفي ، والعمل على تحليل وتحديد الأثر الموسمي لكل من قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال والمؤشر التجميعي للائتمان المصرفي.

ثالثاً: اهداف البحث

تسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها .

1- دراسة الأثر الموسمي لكل من قنوات السياسة النقدية ومؤشرات سوق رأس المال والمؤشر التجميعي للائتمان المصرفي في العراق .

2- تحليل المتغيرات الفصلية ومعرفة أكثر فصل من المتغيرات الفصلية له تأثير في متغيرات البحث .

3- قياس مدى تأثير قنوات السياسة النقدية على المؤشر التجميعي للائتمان المصرفي ، وبيان أي من القنوات أكثر تأثير من غيرها على المؤشر التجميعي للائتمان المصرفي

4- بيان كيف تؤثر قنوات السياسة النقدية (قناة الائتمان ، قناة ، الصرف ، قناة سعر الفائدة) على مؤشرات سوق رأس المال ، وبيان أي من القنوات أكثر تأثير من غيرها على مؤشرات سوق رأس المال .

5- بيان مدى تأثير مؤشرات سوق رأس المال (مؤشر حجم التداول ، مؤشر العام للسوق ، مؤشر

رابعاً: حدود البحث

الحدود المكانية: جمهورية العراق

الحدود الزمانية: 2004-2022

الفصل الثاني

الاطار النظري

المبحث الاول (السياسة النقدية)

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية العامة ، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الاخرى كالسياسة النقدية ، التجارية وسياسة الاجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وهي تعتبر اهم وظائف البنوك المركزية فهي تتعلق بسيولة الجهاز المصرفي وغير المصرفي وكذلك القطاع الحكومي، أي تتعلق بالنقد والجهاز النقدي، ولاسيما الجهاز المصرفي منه، وبسياسة الائتمان والدين الحكومي بشكل خاص والمركز النقدي للحكومة بشكل عام. ولمعرفة السياسة النقدية اكثر ومعرفة اتجاهاتها وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الاخرى كالآتي: -

اولا: مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بانها مجموعة الإجراءات والتنظيمات التي تسعى الى السيطرة على الأسعار من خلال ادواتها التشغيلية والوسيلة وصولا الى الأهداف النهائية، بغية التأثير في بيئة الاقتصاد الكلي ، ولكي تكون السياسة النقدية فاعلة ومؤثرة في بيئة الاقتصاد الكلي لابد لها ان تكون متناعمة مع توجه ومسار السياسة النقدية.(عبد المنعم،370،1984)

يعد استقرار الأسعار المحلية اهم اهداف السياسة النقدية من اجل الحفاظ على الائتمان المصرفي النقدي وصولا الى الائتمان المصرفي الاقتصادي، بهدف تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والمحافظة على رصانة قيمة العملة الوطنية في الداخل والخارج، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، لذا تسعى السلطة النقدية في سبيل ذلك تطويع الأهداف التشغيلية والوسيلة.(حداد،183،2005)

اذ تسعى السياسة النقدية من خلال أهدافها التشغيلية التأثير في الاحتياطات النقدية للمصارف من اجل السيطرة وتوجيه الائتمان تبع حاجة الاقتصاد وظروفه، فمن خلال ذلك يمكن التحكم بنمو الائتمان من تعددت التعريف للسياسة النقدية فقد عرفت بأنها (مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل). وتعرف على انها (تشمل جميع القرارات والاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي). (زكريا الدوري،185،2006)

كما تعرف ايضاً على انها) مجموع الاجراءات و الادوات التي تعتمدھا الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الائتمان المصرفي النقدي خصوصاً، والائتمان المصرفي الاقتصادي عموماً

ولقد اتفقت جميع التعاريف على ان السياسة النقدية هي اساساً ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وبالمركز للدولة النقدي بصفة عامة. (صالح مفتاح، 99، 2005)

إذ يمكننا تعريف السياسة النقدية بصفة عامة على انها جميع الاجراءات التي تتخذھا السلطة النقدية في الدولة ممثلة في البنك المركزي من اجل ادارة الائتمان والتأثير عليه بما يحقق الاهداف الاقتصادية المسطرة)

ثانياً : أهداف السياسة النقدية

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء قد تمحورت في تحقيق الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار وكان من ابرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية وكان الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي . ومن ثم تعزيز معدل النمو الاقتصادي الذي حاز على أهمية كبيرة خلال مدة الستينيات إلا أن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر وهو التقليل من حالات الاختلال في ميزان المدفوعات ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز وكالاتي:

1. استقرار قيمة العملة:

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره على قيمة العملة الوطنية وفي نفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الائتمان المصرفي في قيمة العملة الوطنية (Mayer1984, 359)

2. استقرار المستوى العام للأسعار:

تعد المحافظة على استقرار المستوى العام من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والغاية منه مواجهة التغيرات في المستوى العام للأسعار لما له من تأثير على قيمة العملة وبالتالي أحداث آثار سلبية

على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و على الأداء الاقتصادي كما إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة والى زيادة أرباح رجال الأعمال . لذلك يعد الائتمان المصرفي عاملاً مهماً لإنهاء مثل هذه الاختلالات ويمكن من خلال إتباع سياسة ائتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية إلى تحقيق الائتمان المصرفي في المستوى العام للأسعار (السامرائي والدوري ، 2006:188).

3. زيادة النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالزيادة في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة (Hubbard, 2008, 480), ويستطيع البنك المركزي التأثير في احتياطات البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار وبالتالي نمو اقتصادي (Baig, Kumar an, 2006, 1-4).

4. تحقيق الاستخدام الكامل:

يقصد بالاستخدام الكامل إن الأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة يجدونه بدون تأخير كبير . أي التخلص من البطالة او إبعادها ولكي تصل السلطات إلى مثل هذا الوضع عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الأضرار بمستوى الدخل والإنتاج او تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي تواجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه . (Natural Rate of unemployment) (باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي والتي تتراوح معدلاتها بين 4,5 (6) وتعمل السلطة على تقليلها من خلال السياسات الحكومية (ابو السعود 2004:184)

5. معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات

للسياسة النقدية دور في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع معدل الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل البلد وفي الوقت ذاته إتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى رفع الصادرات والحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تعزيز الميزان التجاري إذ نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته (الجنابي وأرسلان ، 2009:267)

ويكون هذا الميزان لصالح البلد عندما يكون المستلم من العملة الصعبة من العالم الخارجي أكبر من مدفوعاته للعالم الخارجي فالعجز يمكن تغطيته من خلال السحب على الاحتياطات النقدية الأجنبية أو بيع بعض الموجودات أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات ودور السلطات النقدية هو التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية لتقليل استيراداتها أما إذا كان السبب في ميزان المدفوعات هو كثرة التوظيفات في الخارج القصيرة والطويلة الأجل فان تقليل حجم الائتمان المصرفي يقلل سيولة هذه الوحدات مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج .

ثالثاً: وسائل السياسة النقدية:

أولاً: وسائل الرقابة الكمية (غير المباشرة)

تستخدم السلطة النقدية هذه الوسائل بقصد التأثير على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد بصرف النظر عن نوع الائتمان وأوجه استعماله، وذلك من خلال التأثير على الاحتياطات النقدية الموجودة لدى النظام المصرفي وهذه الوسائل هي :

أ. سعر إعادة الخصم (Discount Rate)

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء الحصول على القروض باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك من أجل توسيع احتياطاتها النقدية (وداد يونس، 134، 2001) ، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

ب - عمليات السوق المفتوحة (سياسة التدخل في الاسواق النقدية)

يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق النقدية ببيع وشراء للأوراق النقدية الخاصة والحكومية وذلك بهدف التأثير في احتياطات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بالشكل الذي يلائم نمو النشاط الاقتصادي ويتم فيها التعامل خارج البنك المركزي أي في السوق فيقوم المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق النقدية فيستطيع بذلك التدخل في ان يؤثر بحجم السيولة المصرفية وبنيتها وبالكتلة النقدية وبمعدلات الفائدة في السوق النقدية. (ثريا الخزرجي، 153، 2007)

ج - نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامية)

ويقصد بها النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية و ودائعها لدى البنك المركزي وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وضبط حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية. ويجب على البنوك التجارية ان تحتفظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي لان رفع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى انخفاض سيولة البنوك التجارية فتنخفض قدرتها على الاقراض فإذا قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. (مصطفى رشيد، 251، 1985)

ثانياً: وسائل الرقابة النوعية (المباشرة)

وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحه لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية بصورة مباشرة وهي كالاتي:

1- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

إن تغير سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم الائتمان بصورة عامة ألا أن تغير هذا السعر لأنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن يقتصر تأثيره على هذه الأنشطة فقط دون غيرها من الأنشطة. وهي لا تهدف الى الرقابة على كمية الائتمان بل على توجيه انواع الائتمان الى تحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها من قبل الدولة مثل تشجيع بعض القطاعات التي توليها الاولوية مثل اتجاه السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية او تحديد معدلات فائدة متميزة. (موفق السيد، 77، 1999)

2- الإقناع الأدبي:

يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للحكومة والملجأ الأخير للإقراض، وفي هذا المجال يقوم البنك المركزي بممارسة سلطته النقدية في أقاليم المصارف التجارية الأعضاء التابعة له من خلال إجراءات وإرشادات ينبغي مراعاتها بهدف تلافي الأخطاء التي تؤثر سلباً على نمو النشاط الاقتصادي .

3- الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان:

حيث يتم تنظيم الائتمان من خلال السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة زمنية سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض المقدم إلى المضاربين، حيث يعمل البنك المركزي بتحديد هامش الضمان بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية. (الغزالي، 150، 1978)

4- أسلوب العمل المباشر:

وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهل هذه الأوامر وألا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يفرضها عليها البنك المركزي، وتعد هذه الوسيلة ذات فعالية كبيرة إذ تجد البنوك المركزية في بعض الحالات لابد من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته.(وداد يونس،141)

رابعاً: ادوات السياسة النقدية

1- سعر الصرف

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ساعدت علي تزايد درجة انفتاح الأسواق النقدية والتجارية فضلاً عن تزايد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة . ونتيجة لهذا زادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي . وتختلف فعالية السياسة النقدية تبعاً لنظام سعر الصرف المطبق , ونفرق هنا بين نظامين لسعر الصرف هما : نظام سعر الصرف الثابت . ونظام سعر الصرف المرن . وتتناول فيما يلي أثر هذه القناة في ظل كل من النظامين (عبد العال، ٢٠٠٣ : ٢)

أ- نظام سعر الصرف الثابت : نقل فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت , حيث يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي الحفاظ علي ثبات سعر الصرف , فانتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية , يؤدي إلي زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار الفائدة , مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الأسعار المحلية . ومع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة , تزداد مشتريات الأفراد من السلع والأصول الأجنبية . كما أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية نسبياً عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الخارجية يؤدي إلي تدفق رؤوس الأموال للخارج , خاصة قصيرة الأجل . وتكون محصلة ذلك تدهور وضع ميزان المدفوعات . وفي ظل هذا النظام السعر الصرف تتدخل السلطة النقدية لمنع تدهور قيمة العملة الوطنية الناتج عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية باستخدام ما لديها من أرصدة من النقد الأجنبي . وتكون النتيجة النهائية لقيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي من العملة الوطنية - في ظل نظام سعر الصرف الثابت تآكل أرصدها من الاحتياطيات الدولية ، وصعوبة سيطرتها علي العرض الكلي

للنقود . وعملياً يصعب علي السلطة النقدية الاستمرار في هذه السياسة نظراً لاستنزاف أرصدة النقد الأجنبي سعر .

ب- نظام سعر الصرف المرن : تزداد فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق هذا النظام . إذ تتنوع الأساليب التي ينتقل من خلالها أثر التغيرات في عرض النقود إلي الصرف ومنها إلي المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الناتج وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار . حيث يؤدي التوسع في عرض النقود إلي خفض أسعار الفائدة المحلية , ويترتب علي ذلك ما يلي (عبد الحميد ، ٢٠٠٢ : ٢٤٩) :

- تعديل محفظة الثروة التي تحتوي علي أصول أجنبية ومحلية , حيث يؤدي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية سواء كأصل يحتفظ به أو لاستخدامها في شراء أصول مالية أجنبية . ويترتب علي ذلك خفض قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة المعروض منها .

- تحسن وضع ميزان المدفوعات في ظل افتراض مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات ومرونة الجهاز الإنتاجي , فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلي زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية مما يترتب عليه تحفيز المنتجين المحليين علي إنتاج بدائل للواردات بسعر أقل لتشجيع الطلب عليها ، كما تنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية . ويؤدي ذلك إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الأجنبية .

وتكون نتيجة هذا زيادة صافي الصادرات ، وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

2- سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة الآلية التقليدية لنقل أثر التغيرات في عرض النقود إلي الناتج حيث يترتب علي تغير عرض النقود في اتجاه معين تغيرات عكسية في أسعار الفائدة , بما يؤثر علي إنفاق القطاعين العائلي والأعمال . وبالتالي علي حجم الإنفاق الكلي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ووفقاً للتحليل الكينزي . ينتقل أثر التغيرات في عرض النقود إلي الناتج من خلال تأثيرها علي العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . إذ يؤدي تبني سياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بشراء الأوراق النقدية الحكومية , أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة علي البنوك التجارية , أو خفض سعر إعادة الخصم إلي تقليل سعر الفائدة . وبالتالي خفض تكلفة تمويل الاستثمارات التي تعتمد علي التمويل المصرفي , مما يؤدي إلي التوسع في الإنفاق الاستثماري , وبالتالي زيادة الإنفاق

الكلي . ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل مضاعف الاستثمار الذي يربط حجم التغيير في الدخل بالتغيير في الاستثمار , والعكس إذ يؤدي تطبيق سياسة نقدية انكماشية إلي رفع أسعار الفائدة.

عرض النقد

يقصد بعرض النقد كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات معدنية ورقية وودائع التي تكون موجودة في الخطة معينة بين يدي أفراد المجتمع وبذلك فإن عرض النقد من :

1. المسكوكات المعدنية .

2. العملة الورقية .

3. الودائع الجارية .

وعرض النقد يقاس في الخطة معينة من خلال معرفة النقد الذي اصدره البنك المركزي حتى تلك اللحظة ومن خلال ميزانية البنك ، ونظيف لهذه القيمة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ، ثم نطرح منه النقود الموجودة لدى البنوك التجارية وبذلك فإن عرض بمعناه الضيف تكون معادلته كالآتي :

$$\text{عرض النقد} = \text{النقد المصدر} + \text{الودائع الجارية} - \text{النقد لدى البنوك التجارية}$$

مفاهيم عرض النقد :

1. المفهوم الضيق :

ان الودائع التي تحتسب ضمن هذا المفهوم العرضي هي الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط فإذا رمز الى "صافي العملة في التداول" بالرمز "ع" والودائع الجارية للقطاع الخاص بالرمز "و" فإن عرض النقد بالمفهوم الضيق يعبر عنه بالمعادلة التالية : (ن) = ع + و1

2. المفهوم الواسع :

يتمحور هذا التعريف العرض النقد حول اضافة الودائع الادخارية للقطاع الى عرض النقد فإذا رمزنا الودائع الادخارية وعرض النقد بالمفهوم الواسع (1ن) فإذا عرض النقد يساوي

$$2ن = 1ن + 2و$$

$$2ن = ع + (1و + 2و)$$

3. المفهوم الاوسع :

ويذهب هذا المفهوم الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الاخرى وقد برز تبرير الاخذ بالمفهوم بعد ان توسع تدخل الحكومة من النشاط الاقتصادي واصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً لا يختلف عن القطاع الخاص.

$$3ن = 2ن + 3و$$

$$أو 2ن = ع + (3و + 2و + 3و)$$

ثالثاً: محددات عرض النقد :

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية في اصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول كما ان السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول نخضع لاعتبارات عديدة منها :

1. تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان .

2. حجم العمالة في الدولة .

3. مقدار المواد الانتاجية المعطلة .

4. تعاقب فترات التضخم والانكماش .

فالاعتبارات السالفة هي مؤثر وفعال في تحديد الكمية النقدية من قبل السلطات النقدية للدولة ، ولذلك يرى كثير من الاقتصاديين ان عملية عرض النقود هي عنصر متغير عديم المرونة.

العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقد :

أ. البنك المركزي : يؤثر على عرض النقد من خلال

1. المضاعف النقدي : ويتم من خلال نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية (علاقة عكسية مع عرض النقد) .

2. القاعدة النقدية عن طريق :

- القاعدة المقترضة .

- القاعدة غير المقترضة .

ب. البنوك التجارية :

1. من خلال المضاعف (m) : كلما زاد مقدار الاحتفاظ من الاحتياطيات الفائضة تزداد التسربات في المضاعف وبالتالي يقل عرض النقد والعكس صحيح . ويتأثر مقدار الاحتفاظ في البنوك التجارية بعدة امور هي :

1. المخاطرة المرتبطة بالمسحوبات .

2. قدرتها على الاقتراض .

3. سعر الفائدة .

4. تكلفة الاقتراض من البنك المركزي .

5. الخوف من الفشل المصرفي .

2. القاعدة النقدية (MB) : ان رغبة البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي او عدم الرغبة (القاعدة المقترضة) تؤثر على القاعدة النقدية فالاقتراض يزيد من الاحتياطيات الكلية (R) وبالتالي يزداد MB ويزداد معها عرض النقد والعكس صحيح .

ج. الجمهور : يؤثر الجمهور على المضاعف النقدي من خلال مقدار ما يرغب الاحتفاظ به على شكل عملية التداول (r) ويتأثر سلوك الجمهور بعدة عوامل وهي :

1. ثروة الفرد فكلما زادت ثروة قل طلبه على (r) وازداد على الودائع .
2. العائد على الموجودات .
3. الرغبة الاحتفاظ الموجودات السائلة .
4. مقدار تقدم العائد المصرفية لدى الجمهور .
5. العمل المصرفي فالزيادة فيها يقلل من عرض النقد .
6. العمليات غير المشروعة مثل غسيل الاموال .

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي

اولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

تعد القروض من أهم أوجه استثمار الموارد النقدية للمصرف ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول النقدية كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ، ولهذا يعمل المصرف على إيجاد مختلف الطرق لمنح القروض وفقاً لأهداف ومجموعة من الشروط والضوابط يواجهها المصرف عند منح القروض مشكلة تعرضه لمخاطر مختلفة ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من حدة أثارها التي قد تمتد ليس فقط الى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض وإنما خسارة الأموال المقترضة ذاتها فالمصرف أن يجازف بأمواله عند منحه للقروض ، وتعد عملية تقديم القروض من أهم العمليات المصرفية والتي تمثل في الوقت نفسه أحد استخدامات المصارف للموارد النقدية المتاحة لديها والضمانات المقدمة وعليه تبويب القروض (طه ، 58 : 2013)

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض واصطلاحاً هو التزام جهة لأخرى بالإقراض أو المدائنة ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين مع الفوائد المنفق عليها) الدعيم عبد العزيز ، وآخرون ، 1 : 2006)

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه " تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على شكل اقساط في تواريخ معينه ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة امتناع الزبون عن السداد بدون اي خسائر " (عبد الحميد 103 : 2000) .

ويعرف بأنه مقدار " من التسهيلات قصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الاعمال من المصارف التجارية والمؤسسات النقدية الاخرى لتمويل عمليات راس المال العامل الجارية ولمدة لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد والشركات (الزبيدي 17 : 2015)

وكذلك يعرف بأنه " عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة أجله مساوية لها ، وغالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً وهناك طرفان في عملية الائتمان الأول يكون مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض والثاني يكون

متلقي الائتمان ويسمى المدين او المقترض ويضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى بالفائدة تدفع للدائن في المستقبل مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة (عبد الله ، والطراد ، 167 : 2006) .

ولقد عرف الاقتصاديون الائتمان المصرفي بأنه متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع الخرجي ، 10 : 2002)

كما عرف بأنه " الامان او الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر والدفع المؤجل لها في المستقبل ويتم هذا عبر مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء التعهد بالدفع لاحقا " . (خلف ، 5 : 2006)

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه " الخدمات المقدمة من المصرف للعملاء وتزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها وعمولاتها المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو بشكل اقساط في تواريخ معينة (عبد اللطيف 103 : 2000) .

ويعرف كذلك بأنه " قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقف تمويلية اي منح تسهيلات ائتمانية (خصم كمبيالات قروض الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة (الشيخلي ، 18 : 2001) .

ويمكن تعريفه بأنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي الى وقت معين مستقبلا (بزام 13 : 2013) .

ثانيا : اهمية الائتمان المصرفي

يمكن معرفة أهمية الائتمان المصرفي من خلال دوره بنشاط المصارف ذاتها عبر تأثيره على النشاط الاقتصادي والتي تتمثل بما يلي (حمدان 45 : 2018)

1. أهمية الائتمان على مستوى المصارف :- يعد الائتمان المصرفي على مستوى المصرف الاستثمار الأكثر خطورة لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي الى افلاس المصرف وتعرضه الى الانهيار .

2. اهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد يؤثر الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد من خلال تأثيره على ابعاد النمو فازدهار الاقتصاد يتوقف على النمو الذي يحققه القطاع المصرفي العامل في الدولة

وكما يعد في الوقت نفسه اداة تؤثر على حجم ومستوى الاقتصاد عبر زيادة معدلات التضخم والانكماش عبر المبالغة في منح الائتمان من قبل المصارف .

3. اهمية الائتمان على مستوى المصارف التجارية : الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الاكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ويتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكل من اشكال الاستثمار المصرفي باصول المصرف التجاري كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد المصرف ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يساهم بدوره في الاقتصاد الوطني ، ومن جانب اخر يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على المصارف لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف التجاري اذا تجاوزت الحدود المعينة ان عملية الائتمان هي تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافق في الرغبات والحاجات بين من تتوفر لديه الاموال وبين من يحتاج اليها)

4. اهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي : للائتمان المصرفي دور بالغ الاهمية داخل الاقتصاد الوطني حيث له تأثير متشابك على حركة الاقتصاد وعلية يتوقف نمو ذلك الاقتصاد لذلك فإن الائتمان والقروض تحقق لعملية التنمية جملة من المهام الكبيرة هي :

أ. بدون تقديم الائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر النقدية داخل الاقتصاد مقيدة كما ان فوائض الوحدات سوف لا تتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الانتاجية
ب. يستخدم الائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالمصارف المركزية عندما تشرع وضع سياسة للاصدار تضع في اعتبارها حجم القروض والائتمان المنتظر من المصارف التجارية المعروض النقدي

ت. يؤدي سحب الائتمان من قبل المقرضين الى زيادة حجم

ث. يعد الائتمان اداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات عن طريق استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها ج للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك (مطر 300 : 2006) (رمضان وجودة 246 : 2006)

ثالثا : أسس منح الائتمان يستند منح الائتمان المصرفي على قواعد مستقرة ومتعارف عليها وهي :

1. الامان : يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف عبر الحصول على الضمانات التي تمكن المصرف من استرداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة في مواعيدها .

2. الربح : يجب أن يحقق أرباح صافية للمصرف عبر حصوله على فوائد القروض التي تمكنه من سداد فوائد الودائع ومصاريفه الأخرى .
3. السيولة : احتفاظ المصرف بقدر كاف من السيولة التي تمكنه من مواجهة سحبات عملائه على ودائعهم وذلك عبر الموازنة بين السيولة والربحية (العبيدي 79 : 2000)

رابعاً أنواع الائتمان المصرفي

ياخذ الائتمان المصرفي اشكال متعددة تختلف بحسب مجموعة من المعايير التي يمكن من عبرها تصنيف الائتمان المصرفي الى عدة أنواع وكما يأتي : (الحمدائي ، 13 : 2013) (ALAdham 43 : 2015)

- 1- من حيث مدة الائتمان ، ويمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب مدة القرض وكما يأتي :
 - أ- الائتمان قصير الأجل ، والذي تتراوح مدته بين (30) يوم ولا يزيد عن عام واحد وهو في العادة يستخدم من قبل المقترض لسداد النقص في راس المال العامل لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع الخاصة بالشركات والذي يتميز بانخفاض نسبة الفائدة وذلك لقصر المدة .
 - ب- الائتمان المتوسط الأجل ، وتتراوح مدة هذا النوع بين سنة وخمسة سنوات على الأكثر ويستخدم الأغراض التجديد والتوسع الإنتاجي ت الائتمان طويل الأجل ، والذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية وشراء الأصول الثابتة ويتميز هذا النوع بزيادة المخاطرة وسعر الفائدة عليه .
- 2- من حيث الغرض من الائتمان ويمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب الغرض الذي أنشأ من اجله ، وكما يأتي :
 - أ- الائتمان الاستثماري ، والذي يمنح لتأسيس المشاريع الانتاجية وتجديدها وتوفير السيولة النقدية اللازمة .
 - ب- الائتمان التجاري ، يستخدم في الاستيراد والتصدير والتوزيع بهدف تنشيط تداول السلع والخدمات وتسهيل العمليات الإنتاجية .
 - ت- الائتمان الاستهلاكي ، أي القروض الموجهة لشراء السلع والخدمات لأغراض استهلاكية والتي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجتهم .
- 3- من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان كما يمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب حجم الضمانات المقدمة للحصول على القرض ، وكما يأتي :

أ- الائتمان العيني ، هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض بعد تقديمه للموجودات ضمانا لتسديد ذلك الائتمان .

ب- الائتمان الشخصي ، هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضمانا لتسديد الائتمان بل يكفي مانح الائتمان بوعده يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين .

ت- الائتمان المزيج بين الائتمان الشخصي والعيني ، وهو الائتمان القائم على المزيج بين الضمانات الملموسة التي يقدمها المقترض والضمان الشخصي الذي يرتبط بالسمعة الشخصية والموقف المالي للمقترض .

4- من حيث الشخص المقترض ، ويرتبط هذا النوع بحسب نوع الجهة المقترضة ، وكما يأتي :
أ- ائتمان مصرفي خاص ، وهو الائتمان الذي يمنح للأشخاص وفقا لقانون خاص بهم ، وهم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون كالشركات ويعتمد على الملاءة النقدية للأشخاص المستفيدين من الائتمان
ب- ائتمان مصرف عام ، هو الذي يمنح لأشخاص القانون العام المتمثلة بالهيئات والمؤسسات العامة والجهات الحكومية وتعتمد في الحصول عليه على الثقة في التعامل مع الدولة .

خامسا : مبادئ منح الائتمان

ويقصد بها الاجراءات المتعارف عليها في تقييم طلبات الاقراض الهادفة الى تعظيم المنافع وتقليص المخاطر الى أدنى حد ممكن ويتم منح الائتمان وفقا الى القواعد التالية (رامي ، 70 : 2018)

1- اعتبارات السيولة ، وتقوم على أساس أن المصرف يكون قادر وباستمرار على مقابلة الالتزامات تجاه العملاء اصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام المصرف باستخدام قدر من موارده في اصول تتمتع بقدر كافٍ من السيولة الأمر الذي يؤدي الى استرداد قيمتها بسرعة .

2- اعتبارات الربحية ، وتتمثل بأن قرار منح الائتمان يواجه مفاضلة ، ففي الوقت الذي ينبغي للمصرف ان يحتفظ بأمواله اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه اي يحقق حد معقول من الأرباح

3- قرارات البنك المركزي ، يخضع المصرف لقرار منح الائتمان لما يصدر من قبل البنك المركزي من تعليمات وقرارات تتعلق بالحدود التي لا يتجاوزها التوسع الائتماني فضلاً عن نسبيتي السيولة والاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به

4- السياسة الائتمانية للمصرف ، يخضع المصرف فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها ادارته وتتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة الاقتصادية .

سادسا : عناصر الائتمان المصرفي

يقوم الائتمان المصرفي على مجموعة من العناصر الرئيس اهمها مايلي : -

1. ثقة البنك في العميل : وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة المقومات الائتمانية كافة للعميل بقصد التحقق من جدارة الائتمانية
2. اتاحة مبلغ من المال : وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في القيام البنك بدفع مبلغ نقدي للعميل وانما يتعدى ذلك الى اتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور اخرى كاضافته الى حسابه الجاري أو استخدامه في اعتمادات مستندية لصالحه أو اصدار خطابات الضمان له او غير ذلك من صور الاتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني .
3. تعيين مبلغ الائتمان : إذ لابد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته وهو ما يعرف في العرف المصرفي باسم السقف الائتماني للعميل .
4. تحديد الفائدة على الائتمان : إذ يعد حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدما جوهر العمل المصرفي التقليدي ..
5. تحديد الغرض من الائتمان : اذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية ام لتمويل راس المال العامل كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه .
6. تحيد الاجل : إذ لابد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعملية وما يستردة منه ومن هنا كان لابد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائد ومصاريفه
7. ضمانات : وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية ..
8. الخطر : والذي يزداد بزيادة الاجل الممنوح لطالب الائتمان نظرا لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية (Cole , Mishler , 6 : 1998) .

(وقد جرى العرف المصرفي ان يكون تعامل البنك مع طالبي التمويل من خلال ما يعرف باسم عقد الائتمان او التسهيلات الائتمانية ايا كانت صور الائتمان الممنوحة للعميل)

سابعاً : المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر بصورة عامة بأنها الصعوبات التي تواجهها المصارف والتي ينجم عنها خسائر مالية مستقبلية مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تخفيف اضرارها واغلب هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تعرف بأنها احتمالية عدم قيام العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفق الشروط المتفق عليها (عباس ، 50 : 2011) ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية الى عدة اقسام وكما يأتي)(رمضان وجودة ، 69 : 2000) ..

- 1- مخاطر اقرضية مباشرة ، وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وانواع الائتمانات الاخرى .
- 2- مخاطر اقرضية محتملة ، وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقرضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات .
- 3- مخاطر المصدر ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة .

ثامناً: مصادر المخاطر الائتمانية

هناك مجموعة من المصادر التي تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية (المناعي ، 87 : 2000)

- 1- عوامل خارجية عن نطاق المؤسسة منها تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال وتغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين .
- 2- عوامل داخلية تتمثل في ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أم لعدم التدريب الكافي وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة وضعف سياسات التسعير وأخيراً ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها .

تاسعا : مقومات منح الائتمان المصرفي

يتطلب القرار الائتماني الامثل عدد من المقومات يمكن اجمالها بما يلي : (الشوراني ، 90 : 2002) أن يمنح الائتمان لصالح عميل تتوفر لديه الجدارة الائتمانية وفق معايير هذه الجدارة الائتمانية المتعارف عليها .

- 1- أن يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط العميل سواء نشاطه القائم او انشطته الأخرى والتي تتكامل معا وتتفق مع سياسة الائتمان المصرف
- 2- التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد و مرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد ليس فقط اثناء فترة منح الائتمان كوارد والسلطة الائتمانية توفر لهما المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة .

عاشرا: مؤشرات المخاطر الائتمانية

تم اختيار ثلاثة من مؤشرات المخاطر الائتمانية بما يلائم مع المعلومات المتوفرة : .

- 1- نسبة القروض الى الموجودات وهي نسبة تقيس اجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر التعرض الى عدم التسديد . .
- 2- نسبة القروض الى حق الملكية ، وهي تشير الى مدى اعتماد المصرف على الموارد الذاتية وتوظيفها في القروض اذ ان ارتفاعها مؤشر على زيادة المخاطر الائتمانية فضلا عن دور المصرف في المحافظة على اموال مساهمية (المطيري والاسدي ، 102 : 2016)
- 3- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض ، وتشير هذه النسبة الى قدرة المخصص المكون لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين اذ ان ارتفاعها مؤشر على ضمان سلامة المصرف من التعرض للمخاطرة بسبب امكانية تغطيتها من خلال المخصص .

احدى عشر: تصنيف المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية الى ماييلي : (الطائي ، واخرون 8 : 2015)

- 1- مخاطر النكول ، تنشأ هذه المخاطر من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية تجاه دائنيه سواء ما يتعلق بدفع الفائدة او المبلغ المقترض . . .
- 2- مخاطر الجدارة الائتمانية : ينشأ هذا النوع من المخاطرة بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض (المدين) والتي لم يكن للمقترض تقصير في ذلك .

المبحث الثالث

علاقة ادوات السياسة النقدية بالائتمان المصرفي

تؤدي أسعار الفائدة دور مهم في السوق المالي وخصوصا دورة النقد فهي تسهم في توجيه الأموال عبر الوسطاء من المدخرين إلى المقترضين وعلى هذا المعيار يعد سعر الفائدة السوقي هو المحرك الأساسي لعمليات آلية السوق النقدية ويبرز تأثير أسعار الفائدة على أسواق الأوراق النقدية في عدة أشكال أهمها عدة من نفقات الشركات لان الشركات تلجأ للاقتراض في حالة غياب مواردها الذاتية المتاحة وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة فان هذا يزيد من التكاليف الكلية للشركة وبالتالي انخفاض مستويات الأرباح الكلية كما إن أسعار الأوراق النقدية تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية أرباح موزعة + قيمة الموجود في نهاية المدة لذا فان القيمة المباشرة لها تتوقف على العائد المتحقق أي سعر الفائدة في اللحظة نفسها والمتعلق بالمدة نفسها 2009 : 27 (، الدوري.) ويلاحظ إن سعر الفائدة يتأثر في عرض النقد فمثلا يؤدي تناقص عرض النقد إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم رفع كلفة الاقتراض مما يسهم في تراجع الاستثمار والاستهلاك الذي يؤدي إلى تراجع العرض الكلي والطلب الكلي وبذلك يتراجع الدخل القومي والنمو الاقتصادي (Froyen, 1998:336)

ولتوضيح العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان من خلال علاقيتين أساسيتين هما:-

1- علاقة سعر الفائدة في الائتمان.

يرتبط التعامل بالسوق النقدية بسعر الفائدة بدرجة وثيقة جدا وبشكل مباشر نظرا لارتباط سعر الفائدة بمعظم إن لم يكن بجميع أدوات السوق النقدية إذ إن سعر الفائدة يمثل كلفة الفرصة البديلة التي يتم التضحية بها والتي تتمثل بالفائدة التي يمكن أن يحصل عليها المودع مقابل إيداع أمواله لدى المصارف وبالذات التجارية (خلف 2006:167) أن المستثمر يقارن بين سعر الفائدة التي يمكنه الحصول عليها من أمواله لوديعة مصرفية وبين عائد استخدام هذه الأموال بالاستثمار في شراء الأدوات النقدية التي يتم التعامل بها في السوق النقدية . فإذا كان العائد المتوقع تحقيقه أعلى من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بالاستثمار فيها أما إذا كان أقل من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بعدم الاستثمار . أما علاقة سعر الفائدة بأدوات السوق النقدية فهي علاقة عكسية كما أنها تؤثر في

جميع الأدوات النقدية إلا إن تأثيرها يختلف حسب نوع الورقة فيكون أكبر في حالة الأوراق النقدية ذات الدخل الثابت (Saunders & Cornett 1991)

فالعلاقة عكسية بين القيمة السوقية لأذونات الخزينة Treasury Bills مع سعر الفائدة فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأذونات مما قد يعرض المستثمر إلى خسارة إذا اضطر إلى بيع الأذونات قبل تاريخ الاستحقاق وكذلك تعد الأوراق التجارية من أدوات Bankers الاستثمار ذات الدخل الثابت وكذلك الحال بالنسبة للقبولات المصرفية Acceptances عند بيعها بخضم معين قبل موعد استحقاقه فعندما تنخفض أسعار الفائدة يقل الإقبال عليها كما يقل حجم إصدارها لأنه يكون من الأنسب للمستوردين الحصول على

قروض مباشرة بدلا من اللجوء إلى القبولات المصرفية . وكذلك الحال لشهادات الإيداع Certificate of Deposit إذ يتم التعامل بها في السوق الثانوي للأوراق النقدية بالأسس نفسها المتبعة في التعامل بالسندات إذ هي مثل السند تباع على أساس العائد Yield + وليس على أساس الخصم. Discount

وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreements حيث إن سعر الفائدة يمثل الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء التميمي وإسلام ، 2004 16-18)

ثانيا: العلاقة بين سعر الصرف والائتمان

سعر الصرف Exchange rate يعرف بأنه سعر يتم به استبدال وحدة عملة معينة بعملة يعتبر سعر الصرف احد العوامل المؤثرة في سوق الأوراق النقدية اخرى (Michae, 2003:443) باعتباره احد محددات النشاط الاقتصادي وبما أن نشاط الاستثمار المالي هو جزء من النشاط الاقتصادي فأن أي تقلب في سعر الصرف سيجد ردة فعل في سوق الأوراق النقدية وهناك مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي درست العلاقة بين أسعار الصرف وسوق الأوراق النقدية التي اتسمت بالغموض والندرة وذلك بسبب اختلاف أسعار الصرف في اسواق الأوراق النقدية من دولة الى اخرى فضلا عن تعدد أنظمة الصرف المتبعة ودرجة التطور الاقتصادي والمالي والسياسي للدول فبعض البلدان زراعية واخرى صناعية وكذلك أسعار الصرف تتغير بين البلدان فبعض البلدان ترفع أسعار الصرف وبلدان تخفض أسعار الصرف (الدوري محمد، 2009: 28)

وتؤثر الحكومة في سعر عملتها مقابل العملات الأخرى عبر سياسة سعر الفائدة او عبر شراء وبيع عملتها فإذا رفعت الحكومة معدل الفائدة فهذا يعني إن الذين يستثمرون في تلك الدولة يحصلون على ايراد اعلى على

نقودهم وانهم سوف يشترون عملة البلد الذي رفع معدلات الفائدة لانه عليهم ان يستعملو عملة ذلك البلد عندما يرغبون في وأيداع اموالهم او استثمارها وهذا يزيد الطلب على عملة ذلك البلد مما يسبب في رفع قيمتها (2) هذا أذكان سعر الصرف مرن يتحدد بسوق العملات من خلال: (jensen&mercier 2006) العرض والطلب

ثالثا: العلاقة بين الائتمان المصرفي وعرض النقد

يمثل عرض النقد مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة. اذ تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة الأرصدة القابلة للإقراض، كون إن التوسع النقدي سيولد قوى قد تعكس الانخفاض في أسعار الفائدة، فنتائج هذه السياسة ستؤدي إلى نمو الأنفاق الجاري، وبذلك سيزداد الطلب الكلي والدخل النقدي مما يؤدي إلى رفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض مما يولد ضغطاً لرفع سعر الفائدة .

ويعد التغيير في عرض النقد أحد المؤشرات المباشرة في تغيير سعر الفائدة، فكلما كانت الأموال القابلة للإقراض في المصارف كبيرة كلما زاد التوجه نحو تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الائتمان الاستثماري خاصة في ظل وجود بيئة استثمارية جيدة (الحو أرني،8،2016).

والعكس صحيح، أي كلما كانت الأموال القابلة للإقراض في المصارف قليلة زاد التوجه نحو رفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الاستثماري، كما يؤثر عرض النقد على معدل التضخم فيؤدي التغيير في عرض النقد إلى التغيير في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه عادة تغيير في مستويات سعر الفائدة، ويعد عرض النقد أحد أهم الأدوات تأثيراً على أسعار الفائدة داخل الاقتصاد، فكلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة، وكلما انخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة (الزيدانين،183،2015)

وإن العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي هي علاقة طردية، فكلما اتخذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى زيادة عرض النقد بدافع تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة مقدرة المصارف التجارية في منح الائتمان المصرفي إلى الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية من ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وهذا الأمر سيحفز الوحدات الانتاجية إلى زيادة انتاج السلع والخدمات بشكل عام والرأسمالية بشكل خاص، ومن ثم ستزداد الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ويرتفع معدل النمو الاقتصادي.

وتعد مساهمة البنوك التجارية في خلق النقود موازيا لمساهمة البنك المركزي في ذلك، فعندما تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع التي تعتبر المصدر الاساسي للائتمان المصرفي وتجميعها بحيث تتناسب نسبة احتياطي

النقد القانوني طرديا مع الودائع وتتناسب الودائع طرديا مع حجم الاحتياطات الاولية لدى البنوك وبالشكل الذي يشجع البنوك التجارية للتوسع في منح قروضها عن طريق مضاعف الائتمان، وبذلك تقوم البنوك التجارية بتجميع المدخرات ومن ثم اعادة المتبقي من هذه المدخرات بعد استقطاع نسبة الاحتياط النقد القانوني، وفي حاله الطرف الاعتيادية يجري اقراضها الى الافراد لأغراض القيام بالمشاريع المختلفة، ومن ثم يقومون الافراد الحاصلين على الائتمان في المباشرة باستخدامها لأغراض استهلاكية او استثمارية مما يعني زيادة العملة في التداول الذي يعني ضمناً زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد.

وفي كل الاحوال يقوم المقترضون بإقامة المشاريع او شراء مواد اولية او توسيع مشاريعهم القائمة مما يعني تكوين دخول جديد قد تودع لدى الجهاز المصرفي او تصرف لشراء سلع استهلاكية وكذلك عند قيام المقترضون بشراء سلع او مواد اولية فالبائع يقوم بإيداع المبلغ في الجهاز المصرفي باستخدامه في شراء سلع انتاجية او استهلاكية جديدة مما يزيد سرعه دوران النقد والذي يتناسب طرديا مع عرض النقد لذلك تولد الودائع من النقود الغير مشتقة نقود جديدة من خلال سرعه دوران النقد.

وفي الغالب تتصرف المصارف بالودائع المتبقية بعد استقطاع نسبة الاحتياطي القانوني لمواجهة السحوبات من خلال استثمار واقراض النقود المتبقية بهدف حصولها على الربح فضلا عن قيام المصارف بمنح القروض للأشخاص الذين يستخدمون مبالغ كبيرة لتمويل مشاريع استثمارية ومن ثم ايداع ارباحهم لدى البنوك التجارية مما يعني زيادة الايداعات لديها وبالتالي زيادة عرض النقد (الجنابي، 2009، 260).

اما إذا قام الشخص الحاصل على القرض باستخدامه لدى مصارف تجارية اخرى مما يعني زيادة الاصول وخلق الودائع المشتقة عن طريق نقل الاحتياطات الإضافية الى مصارف اخرى والتي تستخدمها في عقد قروض إضافية ومن ثم خلق دخول إضافية.

الفصل الثاني

المبحث الاول

تحليل تطور ادوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي في العراق للمده من 2010-2022

تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

تحتل السياسة النقدية مركز الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية ، اذ عدها الاقتصاديون الكلاسيك الأداة الرئيسية في سياسات الاقتصاد الكلي، وبذا فهي لعبت دوراً أساسياً في تحقيق النهضة الاقتصادية لمعظم البلدان المتقدمة وقد كان العراق من بين تلك الدول التي منحت مصارفها المركزية صفة الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 لتحقيق اهدافه التي يسعى الى تحقيقها المتمثلة في التصدي لمعدلات التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية (البنك المركز العراقي، التقرير الاقتصادي، لعام 2015، ص 30)، وبذلك يعد عرض النقد بوصفه أحد أدوات السياسة النقدية المؤشر الاساسي الذي يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المسؤول الاول على ادارة النقد وتنظيم الاسواق النقدية لضمان استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الاسعار فضلاً عن ذلك يعول عليه في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة. وقد تميز الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بظاهرة النمو المتزايد لعرض النقد نتيجة للزيادات التي حدثت في الانفاق الحكومي من خلال زيادة الرواتب والاجور التي انعكست بدورها على زيادة الطلب الكلي، ويمكن متابعة هذه التطورات في عرض النقد من خلال الاستعانة ببيانات الجدول (8).

جدول (1)

تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

(مليون دينار)

السنوات	العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد (M1) (3)	ودائع اخرى توفير وثابتة (4)	عرض النقد (M2) (5) 4+3	معدل التغير السنوي (M2) (6)
2010	24342192	27401297	51743489	6841076	58584565	32.9
2011	28287361	34186568	62473929	7638930	70112859	19.5
2012	30593467	33142224	63735691	9318228	73054099	4.5
2013	34995453	38835511	73830964	10924848	84755812	16.1
2014	36071593	36620855	72692448	15125117	87817565	3.4
2015	34855256	30580169	65435425	14646221	80081646	-8.9
2016	42075230	28657797	70733027	14690777	85423804	6.6
2017	40343309	36643275	76986584	15612025	92598609	5.5
2018	40498067	37330917	77828984	17301980	95130964	2.7
2019	47638603	39132397	86771000	16407899	103178899	8.4
2020	59987098	43366458	103353556	16309028	119662584	15.9
2021	71526054	48417963	119944017	19680608	139624625	16.6
2022	82031742	64456183	146487925	21803447	168291372	20.3

المصدر: العمود (1,2,3,4,5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات مختلفة. العمود (6) معدل التغير من احتساب الباحثة.

وبمتابعة الجدول (1) الذي يبين تطور المعروض النقدي بمفهومه الواسع في الاقتصاد العراقي لمدة البحث، نجد ان عرض النقد حقق معدلات نمو موجبة خلال المدة المبحوثة، إذ ازداد من نحو (58584565) مليون دينار عام 2010 ليصل الى نحو (70112859) مليون دينار عام 2011 وبمعدل سنوي موجب قدرة

(19.5%) وتعود هذه الزيادة في عرض النقد الى الارتفاع الحاصل في عوائد النفط التي اسفرت عن زيادة في الانفاق الحكومي

لقد تباطئ نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) خلال عام 2012 بعد الارتفاع الذي حققه خلال العاميين السابقين اذ ارتفع بنسبة (4.19%) مقارنة بعام 2011 ليلعب نحو (73054099) مليون دينار مقابل (70112859) مليون دينار عام 2011، وكان أثر مجموع المطلوبات غير النقدية الانكماشية ممثلاً بالودائع الأخرى (ودائع التوفير، والودائع الثابتة) والودائع الحكومية وفقرة الموازنة واضحاً على تطورات عرض النقد هذا العام الأمر الذي انعكس على تراجع معدل نموه.

وكذا الحال في الاعوام اللاحقة لعام 2012 فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في اجمالي عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) كمعدلات نمو وكقيم مطلقة بلغت (84755812 ، 87817565) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوي موجبة قدرها (16.01% ، 3.61%) للأعوام 2013، 2014 على التوالي ويمكن ان يفسر نمو السيولة المحلية (M2) من خلال مكوناتها المتمثلة بعرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) وودائع التوفير والودائع الثابتة، إذ ساهم عرض النقد (M1) بما يعادل (87.11% ، 82.77%) من تلك الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية للأعوام 2013، 2014 على التوالي ، في حين ساهمت الودائع الأخرى بنسبة (12.89% ، 17.23%) من تلك الزيادة وللمدة ذاتها ، ومن الملاحظ ان نسبة نمو عرض النقد (M2) عام 2014 كانت منخفضة لتعكس التراجع الحاصل في العوائد النفطية الذي اثر بدوره على تراجع رصيد صافي الموجودات الأجنبية.

كما سجل عرض النقد (M2) أو ما يطلق عليه بالسيولة المحلية لعام 2015 معدل تغير سنوي سالب قدره (8.80%) ليعكس الانخفاض الناجم في رصيد الموجودات الأجنبية على أثر التراجع الحاصل في العوائد المتأتية من بيع النفط الخام والمقومة بالعملة الأجنبية والأثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص والديون الحكومية⁽¹⁾. الى جانب العوامل الداخلية المتمثلة بتزايد العمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى إتباع سياسة تقشفية وضغط النفقات العامة الى أبعد الحدود واقتصارها على تمويل العمليات العسكرية وهذا الأمر تسبب في انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (16.5%-) والعملة خارج البنوك (العملة في التداول) بنسبة (3.37%-) قياساً بعام 2014 فضلاً عن ودائع التوفير والثابتة التي انخفضت هي الأخرى بنسبة (3.17%-) لتصل الى (14646221) مليون دينار مقارنة مع مستواها المسجل نهاية عام 2014 البالغ نحو (15125117) مليون دينار. فيما عاود عرض النقد بالارتفاع خلال عامي 2016- 2017

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، ص 30.

ليسجل ما قيمته (85423804) و (92598609) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (6.67% ، 8.39%) على التوالي ويرجع ذلك الامر في جوهره الى الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية ونمو العملة خارج البنوك نتيجة لحالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللايقين في ظل ظروف الركود الاقتصادي الى جانب ارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية الناجم عن ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام الامر الذي انعكس الى نمو عرض النقد M1 وبالتالي ارتفاع رصيد السيولة المحلية.

واصل عرض النقد بمفهومه الواسع ارتفاعه للأعوام اللاحقة لعام 2017، ليصل الى (119662584) مليون دينار عام 2020 بعد ان كان نحو (95130964) مليون دينار عام 2018 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7.86%)، اذ كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الناجمة عن ارتفاع سعر برميل النفط الخام وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى والودائع دوراً واضحاً في زيادة عرض النقود خلال هذه المدة.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع M2 (السيولة المحلية) لعام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (16.68%) مقارنة بالعام السابق له ليسجل ما قيمته (139624625) مليون دينار مقابل (119662584) مليون دينار عام 2020 ، وترجع تلك الزيادة في اجمالي السيولة المحلية بوصفها محصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (16.05%) وزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير بنسبة (20.67%) ، وأن هذا الارتفاع في نسبة المساهمة يعزى الى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي التي اتجهت الى التحسن بعد ارتفاع معدلات توطين الرواتب ، الى جانب ذلك ان ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية وصافي ديون القطاع الخاص والديون الحكومية أدت دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد لهذا العام

أما عام 2022 فقد سجل عرض النقد M2 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (20.53%) عن العام السابق له ليسجل ما قيمته (168291372) مليون دينار ، ويعزى الارتفاع في عرض النقد الواسع (M2) الى المساهمة المطلقة لعرض النقد الضيق والتي بلغت (22.13%) كنتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار باعتباره احد محددات الطلب على النقود لأغراض المعاملات والتي يزداد تداولها مع زيادة سرعة التداول النقدي ، فيما سجلت الودائع الاخرى المتمثلة بودائع التوفير والودائع الثابتة مساهمة مطلقة ضئيلة بلغت نسبتها (10.78%) والذي يعزى الى قيام المصارف الحكومية برفع سعر الفائدة على كل نوع من انواع الودائع الثابتة بما يعادل نصف نقطة.

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي

السنة	الائتمان المصرفي	التغير السنوي
2010	51512441	
2011	59376537	15.26%
2012	72612878	22.29%
2013	83619037	15.15%
2014	85031460	1.68%
2015	77285840	-9.10%
2016	70461730	-0.08%
2017	65604207	-6.89%
2018	63823580	-2.71%
2019	67322333	5.48%
2020	75267893	11.80%
2021	69071378	-8.23
2022	30380910	-56.01

(¹) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير افاق الاقتصاد العراقي للنصف الاول 2022، ص 12.
(¹)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام 2021، ص 27.

أما عام (2010) فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بصورة اكبر من نمو الائتمان مقارنة بعام (2009) وانعكس ذلك على فجوة الائتمان لعام (2011) بحيث أصبحت الفجوة (0.19) مما يعني ضمنا امكانية زيادة الائتمان دون مواجهة الضغوط التضخمية الشديدة.

وفي عامي (2011) (2012) انخفضت الفجوة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما ساهم في زيادة حجم الائتمان كقيمة مطلقة أو كمعدل نمو بنسبة أكبر من تغيرات الناتج مما قاد إلى انخفاض حجم الفجوة لتصل إلى (0.07) عام (2013) مما يعزز فرص النمو في الاقتصاد العراقي ككل وبالتالي توسيع حجم العرض الكلي أي وجود العلاقة السببية بين نمو الائتمان ونمو الناتج ونمو الإيرادات من جهة ومن جهة أخرى ناتجة عن ربعية الاقتصاد العراقي واعتماده على مورد رئيس وهو النفط في منح الائتمان للقطاعات المختلفة.

وكذلك شهدت الأعوام (2014) (2015) معدل نمو سالب للنتائج المحلي الإجمالي وكما هو موضح في الجدول (14) مقابل انخفاض (حجم الائتمان الكلي كقيمة مطلقة وكمعدلات تغير سنوية أيضا" مما انعكس على كبر حجم الفجوة لعام (2015) لتصل إلى (0.178) أما الاعوام (2016 ، 2017 ، 2018) فقد بلغت فجوة الائتمان (0.1 0.19 0.18-) على التوالي وذلك بسبب عزوف المصارف عن منح الائتمان المصرفي الناتجة عن انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي المتمثلة بوجود عناصر داعش الإرهابية في المدة التي سبقت عام (2018) وسيادة التوقعات التشاؤمية

بينما في عام (2019) وصلت فجوة الائتمان إلى (0.023) الناتجة عن تحسن الأوضاع الأمنية إلى جانب الزيادات المطلقة والنسبية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان الكلي للاقتصاد العراقي

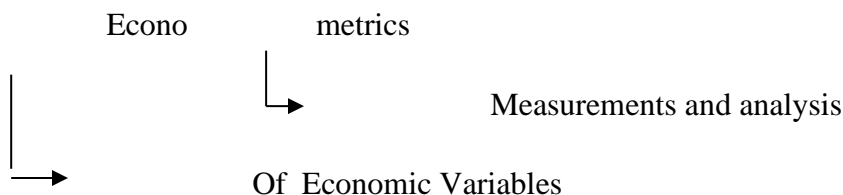
وبصورة عامة فإن فجوة الائتمان في الاقتصاد العراقي كانت اقل من الواحد وكانت سالبة لبعض السنوات مما يعني أن معدل نمو الائتمان وبصورة عامة فإن فجوة الائتمان في الاقتصاد العراقي كانت اقل من الواحد وكانت سالبة هو اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثالث

اثر بعض ادوات السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2010-2022 توطئة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ويهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية Economic Variables ويهدف بذلك الى تفسير أو توضيح الظاهرة الاقتصادية. ويعتمد كذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في توقع Expectation الظاهرة الاقتصادية. أي أن الاقتصاد القياسي هو " قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية التي تحدها النظرية الاقتصادية مستخدماً الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار تلك النظرية من جهة أو لوضع السياسات أو لاتخاذ القرارات المستقبلية من جهة أخرى " .

وكلمة Econometrics يمكن النظر إليها بالشكل التالي:-



التحليل القياسي

تحتوي النظرية الاقتصادية كغيرها من النظريات على ثلاثة مجموعات من العناصر :-

الأولى - حقائق علمية أو فروض تلعب دور الكميات متغيرة القيمة (المجاهيل) و يفترض أنها معطاة من خارج النطاق التحليلي .

الثانية - متغيرات تحدد كميتها النظريات .

الثالثة - افتراضات سلوكية تعرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات .

كما أن تحقق الافتراضات السلوكية مرهون بتوفر الحقائق العلمية ، هنا تكون مهمة التحليل الاقتصادي هي الكشف و المقارنة بين الافتراضات و النتائج التي تعطيها النظريات و الحقائق الملحوظة .

من المعلوم أن التحليل الاقتصادي ينطوي على ثلاث أنواع رئيسية هي التحليل الوصفي و التحليل البياني واللذان يندرجان ضمن موضوع الاقتصاد النظري و التحليل الرياضي أو القياسي والذي يندرج ضمن موضوع الاقتصاد الرياضي . فإذا كان الهدف من المقارنة (بين الافتراضات و النتائج) هو الوصول الى التقريب الدقيق بينهما فلا بد من استخدام أسلوب التحليل القياسي لأنه يوفر إمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية .

كما نعلم أن للتحليل القياسي ثلاث وظائف متداخلة هي:-

1- أنه يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات الأزمة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوكها النظرية الاقتصادية ذاتها .

2- إمداد الباحث بتقديرات رقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية وهذه التقديرات مهمة وأساسية عند اتخاذ القرارات.

3- التنبؤ بالأحداث الاقتصادية أو تحديد السلوك المستقبلي للعلاقات التي تتسج المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

و بالرغم من أن التحليل القياسي يتجه نحو تبسيط الظاهرة الاقتصادية إلا انه يقدم نتائج أقرب الى الدقة لمعرفة العلاقات السلوكية لعناصر الظاهرة الاقتصادية (الحقيقية منها والافتراضية) . ومعلوم أيضا أن التعبير الكمي القياسي عن الظواهر والمشاهدات الاقتصادية هو أكثر إقناعا وأقوى إثباتا من الأساليب الأخرى ، لأن الأرقام مستقلة عن آراء الباحث وتفضيله أو معتقداته ولا تتأثر بها ، من جهة أخرى هناك خطر كبير وتظليل أكبر عندما يسئ الباحث استعمال هذه الأرقام في التحليل والبحث وهذا الخطر يتضح

بشكل جلي عند قيام شخص ما بالبحث القياسي لا يفهم طبيعة الطرق والأساليب الإحصائية أو أن معرفته بها خاطئة ومظلمة .

ومع عدم الاستهانة بالأسلوب القياسي لتحليل الظواهر الاقتصادية , يجب عدم النظر إلى النتائج التي يقدمها هذا الأسلوب على أنها الأدق و الأكثر نفعاً لأن نتائج البحث القياسي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بصفاتها الكمية (الرقمية) فقط دون وضع الاعتبار للآثار الاجتماعية والمؤسسية لهذه المتغيرات . من هنا نقول أن مهمة الاقتصادي هي عدم اعتبار القيمة التي تقاس بالعملة هي القيمة الوحيدة الجديرة بالاعتبار .

ومن المفيد التذكير بأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد النظري والاقتصاد الرياضي وبين أساليب التحليل الإحصائي عند التطرق إلى الاقتصاد القياسي لأن الأخير هو تفاعل هذه المواضيع الثلاث . وهذا يدفعنا للتأكيد على أن دراسة إحصائية لا تعتمد النظرية الاقتصادية مرجعاً أو مرشداً لها لا يمكن اعتبارها دراسة قياسية , لأن النظرية الاقتصادية هي مرشد الباحث في التعرف على العلاقات التي تستوجب البحث القياسية . وأيضاً لا يمكن اعتبار كل علاقة دالية رياضية بين متغيرات اقتصادية بحثاً في الاقتصاد القياسي خاصة عندما تكون هذه العلاقات مجرد تصوير افتراضي يوضع لكي يتفق مع النتائج التي تترتب على النظريات الاقتصادية كتصوير العلاقة بين تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج في علاقة دالية من الدرجة الثالثة ليتم استنتاج العلاقات النظرية بين متوسط التكاليف والتكلفة الحدية , فالأجدر أن يكون موضوع البحث القياسي قائماً على بيانات واقعية عن واقع اقتصادي ولظاهرة اقتصادية قائمة بالفعل .

النموذج القياسي يتكون مما يلي:

1) مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض

المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف

الغرض المطلوب للنموذج

2) يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

3) تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتبوء أو تحليل

سياسة اقتصادية معينه.

تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :-

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها (1) طريقة المربعات. في المرحلة الأولى نفترض

وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها

هذه الفروض غير صحيحه. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي هي المعادلة الأساسية التي

تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث 1 تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n . بالإضافة إلى المعادلة

الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على

مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي, معلمة القاطع, معلمة

الميل، 2 معلمة التباين المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق

الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

الخصائص الإحصائية التي تتميز فيها مقدرات المربعات الصغرى العادية.

تتميز المقدرات α β بثلاث خواص أساسية:

1- الخطية: تعتبر داله خطية للعنصر العشوائي التابع Y . أهمية هذه الخاصة أنها تعطينا درجة من البساطة في إجراء الحسابات حيث انه لحساب α β نستعمل المتغير التابع في صورته خطية فقط هذه لتبسيط الحسابات.

2- عدم التحيز: مقدرات (OLS) مقدر غير متحيزة للمعلمة α . عدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة لـ α و التي هي قيمة المعلومة الحقيقية بمعنى آخر متوسط α . إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينه نحسب يتم أخذ المتوسط. ذلك المتوسط نظريا يجب أن يتساوى مع المعلمة الحقيقية . مقدرات (OLS) مقدر غير متحيزة للمعلمة β حيث أن أي أن توقع يجب أن يساوي المعلمة الحقيقية بمعنى آخر متوسط قيم أو في المتوسط تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة β .

هذه الأوضاع كلها نظريه بحتة في الواقع لا يكون عندنا عدد من العينات، يكون في الواقع عينه واحدة فقط وتعطينا قيمه واحدة ، قيمه واحدة يعتمد عليها في التحليل، من الناحية النظرية نقول أن هذه المقدرات يتوقع أنها تساوي القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى القيمة الحقيفة لا نعرفها وبالتالي هذه الخصائص خصائص نظريه بحتة.

1. الاختبارات المستخدمة

تقدير اختبار t : هو قيمة احصائية (t-Statistic) المقدره للمعلمات والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة, وقيمة (t) المقدره هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعياري لها (Std. Error).
قيم الاحتمالية (Prob.) : تمثل القيم الاحتمالية الاحصائية لإحصائيات الاختبارين (t , f) وهذه القيمة تغنينا عن الرجوع الى القيم الجدولية الاحصائية للاختبارين المذكورين انفاً , من خلالها نستطيع الحكم على معنويات المعلمات عند مستويات

المعنوية الاعتيادية (1% و 5% و 10%) فاذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 5% نستنتج ان المعلمة معنوية عند 5% وهكذا بالنسبة للمستويات الاخرى.

تقدير اختبار (F) : يقيس المعنوية الاجمالية للنموذج

معامل التحديد (R-squared) : يقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع واحصائيا هو نسبة مجموع مربعات البواقي المفسرة (ESS) الى اجمالي مجموع المربعات في النموذج (TSS) . ويدل على المقدرة التفسيرية للنموذج وقيمه تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح اذ كلما كانت قيمته اكبر وقريبة من الواحد الصحيح كلما دل على مقدرة تفسيرية اكبر للنموذج.

Durbin – Watson Test : يقيس مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر , وبعد مقارنة القيمة المحسوبة لهذا الاختبار مع الحدود العليا والدنيا الجدولية نستطيع تحديد وجود مشكلة ارتباط ذاتي ام لا.

2. متغيرات النموذج :

❖ المتغيرات المستقل Independent variable

ادوات السياسة النقدية (عرض النقد , سعر الفائدة , سعر الصرف)

❖ المتغيرات التابع Dependent variables

الائتمان المصرفي

وان Durbin – Watson Test يمكن تلخيص نتيجته بالجدول الاتي:

النتيجة	قيمة D.W
رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب	$4-dl < D^* < 4$
نتيجة غير محددة او غير مؤكدة	$4-du < D^* < 4-dl$
قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي	$2 < D^* < 4-du$
نتيجة غير مؤكدة	$du < D^* < du$

رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب

$0 < D^* < dl$

المصدر : د حسين علي بخيت - د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان -الأردن /الطبعة العربية 2009 /ص 201.

3. الصيغة الرياضية للنموذج

$$Y = \alpha + \beta X_1 \quad \text{النموذج :- تم استخدام الانحدار الخطي البسيط}$$

جدول () تحليل علاقة الانحدار بين ادوات السياسة النقدية والانتمان المصرفي

Model Summary^b

Model	Change Statistics					Durbin-Watson
	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.650 ^a	45.848	3	9	.000	.762

a. Predictors: (Constant), النقد عرض, الفائدة سعر, ادوات السياسة النقدية,

b. Dependent Variable: الائتمان

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	126751875.398	79648097.353		10.591	.000
	عرض النقد	-.054	.296	-.113	-6.181	.000
	سعر الفائدة	1351806.419	5724554.103	.198	5.236	.000
	ادوات السياسة النقدية	-48626.740	77429.628	-.317	-9.628	.000

a. Dependent Variable: الائتمان

المصدر : تم استخراج البيانات من البرنامج الاحصائي (Spss 27).

معامل التحديد (R-Sq) بلغ (0.65) وهذا يعني ان كل من (عرض النقد , سعر الفائدة , سعر الصرف) يفسران ما نسبته (65%) من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان المصرفي اما النسبة المتبقية والبالغة (35%) تعود الى المتغيرات الاخرى التي لم تتضمن في النموذج ولذلك تدخل ضمن فقرة الخطأ العشوائي.

0.113- : اذا ازداد زاد عرض النقد فان حجم الائتمان المصرفي سوف ينخفض بمقدار (0.113). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة ادوات السياسة النقدية والبالغة (-6.18) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (5%).

0.198 : اذا ازداد زاد سعر الفائدة فان حجم الائتمان المصرفي سوف يزداد بمقدار (0.198). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة ادوات السياسة النقدية والبالغة (5.23) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (5%).
-0.317 : اذا ازداد زاد سعر الصرف فان حجم الائتمان المصرفي سوف ينخفض بمقدار (0.317). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة ادوات السياسة النقدية والبالغة (-9.62) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (5%).

يتضح ومن خلال احصاءة (F) ان النموذج اجمالاً معنوياً اذ بلغت (45.22) وهي قيمة معنوية وذلك لان الاحتمالية اقل من (0.05) وعليه نجد ان الانموذج المقدر معنوي اجمالاً.

ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وذلك لان احصاءة (D-W) والبالغة (0.76) تقع بين الحد الادنى والبالغ (0.77) والحد الاعلى والبالغ (1.05) اي تقع في منطقة عدم الحسم.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1- ان ادوات السياسة النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد , سعر الفائدة , سعر الصرف) تفسر 65% من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان المصرفي في حين النسبة المتبقية والبالغة (35%) تعود لعوامل اخرى خارج انموذج البحث.
- 2- ان الانموذج وحسب النتائج الاحصائية معنوي اجمالاً.
- 3- ان معامل الانحدار المتغيرات المستقلة (عرض النقد , سعر الفائدة , سعر الصرف) معنوياً.
- 4- العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي هي علاقة عكسية، عند كل من عرض النقد وسعر الصرف وطردياً مع سعر الفائدة.

التوصيات:

- 1- معالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي, من خلال تبني سياسة اقتصادية توسعية في توجه النشاط الاقتصادي بما يدعم الائتمان الممنوح.
- 2- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في ادوات السياسة النقدية وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات الائتمان المصرفي والاقتصاد ككل.
- 3- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة وبالأخص السياسة النقدية ، لغرض التأثير بصورة فعالة في مستوى الائتمان المصرفي الاقتصادي.

المصادر

1. أبو السعود ، محمد فوزي : مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2014.
2. أكرم حداد ، مشهور هذلول النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر ، عمان الطبعة الأولى 2005.
3. الجنابي ، هيل عجمي جميل ، ارسلان ، رمزي ياسين : النقود والمصارف ، النظرية النقدية ، ط 1 ، دار وائل ، عمان . 2019 .
4. جواد كاظم فريد : تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 75 ، السنة 2017 .
5. الزهيري ، زينب جاسم مهدي جاسم ، ((أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)) ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018 ،
6. السامرائي ، د . يسرى ، الدوري ، زكريا البنوك المركزية والسياسات الاقتصادية ، دار اليازوري ، عمان ، 2016
7. السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013.
8. السيد علي ، عبد المنعم ، العيسى نزار سعد الدين : النقود والمصارف والاسواق المالية مكتبة حامد ، عمان ، 2003 .
9. السيد علي عبد المنعم اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة الى العراق ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2015 .
10. صالح ، د . مظهر محمد : السياسة النقدية للبنك المركزي واتجاهات الائتمان المصرفي العراق ، بحث منشور على موقع البنك المركزي ، 2015 .
11. صالح ، مظهر محمد السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل بغداد ، 2019 .
12. عبد المطلب ، عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية ، 2018،

13. عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف و الأسواق المالية ، طا ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014
14. عبد الهادي ، حسن باسم السياسة النقدية في العراق واصلاحاتها وتحدياتها الجديدة الهيئة الوطنية للاستثمار الدائرة الاقتصادية ، بغداد 2018.
15. عبيدي ، فائق جمعة ، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، 2017.
16. العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، خطاب دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 المؤتمر العلمي الدولي الأول كلية الكوت الجامعة العراق واسط العدد الأول ، 2017.
17. علي حاتم القرشي اقتصاديات التنمية ، ط 1 ، حوض الفرات ، النجف - العراق ، 2017 .
18. علي عبد الكريم حسين الجابري : دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2022
19. محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عليه ناصف واخرون الائتمان ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية مصر ، 2018 .
20. الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، عمان الاردن ، دار المسيرة ، ط 3 ، 2015.
21. د حسين علي بخيت - د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان -الأردن /الطبعة العربية 2009
22. باهر محمد علام المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الدولي ، الطبعة الخامسة مكتبة الأدب للنشر ، القاهرة 2017 .
23. جمال محمود الكردي ، التنظيم القانوني للخصخصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 .
24. حامد عبد المجيد دراز السياسات المالية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، 2013 .
25. حسن عواضة المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2014 .
26. حسين محمود الوادي تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط الأولى 2010

27. خالد احمد فرحان المشهداني & رائد عبد الخالق العبيدي ، ادارة الانتاج والعمليات ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان 2013
28. خضير عباس المهر التقلبات الاقتصادية بين السياسة النقدية والمالية ، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض 2017
29. محمد مروان السمان واخرون مبادئ تحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) الدار الجامعية الاسكندرية 2004 . .
30. النوري رياض عطية ، موجز في المالية العامة المكتبة الاقتصادية ، دار المعارف ، مصر ، 1969.
31. حلا حميد عايب الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية ، بيروت
32. بشار احمد العراقي ، السياسة النقدية واليات تثيرها في معدلات الفقر ، مجلة دراسات الاقليمية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ، المجلد 10 ، العدد 30 .
33. التميمي ، ارشد فؤاد ، الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقييم الادوات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩
34. الحناوي . الشمري ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2008 .
35. الزيات بن ، جميل سالم ، أساسيات في الجهاز المالي ، التطور العلمي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، 2007 .
36. النوري ، امين النوري ، سر المهنة المصرفية في القانون المصرفي والقانون المقارن ، مصر ، طبعة عين الشمس ، دار الجيل للطباعة ، 2007 .
37. باشا ، زكريا عبد الحميد ، النقود والبنوك مع وجهة نظر اسلامية ، الكويت ، لجنة البحوث والتدريب ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، ط 1 ، ١٩٨٩
38. . السيد علي ، عبد المنعم ، نزار سعد الدين العين ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٤ .

40. Talmur Baig & Kumar : Fiscal and monetary nexasin emerging market economics , IMF, Work paper , 2016
41. Bherrckand c . p kindle bajar Economic Development . Hegtaw . Hill Book. Company . 1985. 2 . Cardiner Ackley. Macro economic. Theory. Dar echrifa 1961 3 . M.E ben issad. Algérie : restructuration et reformes économiques (1993 – 1997) .
42. Algérie . OPU . 1994 4 . Banque d'Agérie.bulletin statistique trimestriel. N°11 5 . Office nationale des statistique. L'Algérie en quelque chiffre. Edition 2008.
43. Office nationale des statistique. Annuaire statistique de l'Algérie. Edition2009- N°25résultats2005-2007. 3 . Banque d'Algérie . Evolution Economique et monétaire en Algérie . rapport2005. 0 .
44. . Banque d'Algérie . Evolution Economique et monétaire en Algérie . rapport 2006
45. Banque d'Algérie . Evolution Economique et monétaire en Algérie . rapport 2007 . 002 18 . Banque d'Algérie . Evolution Economique et monétaire en Algérie . rapport 2009 .
46. Mourad Ben achenhou . Inflation. marginalization. dar echrifa-2008 . 12 . Abdelmadjid bouzidi , les Années 90 de l'économie Algérienne 13 . Hamid Bali. Inflation et développement en algérien, OPU. Benakmeur, 1993
47. Algeria Statistical appendix. IMF Country Report No. 09/111. 15 . Algeria Statistical appendix. IMF Country Report No.11/40. 12 . Algérie. Bulletin statistique trimestriel. N° 11 ○ Banque d 13 . Media Bank . N° 74. October. November. 2004.